قضايا سياسية

اسم المقال: مفاوضات سد النهضة: مثابات متجددة في بيئة دولية متغيرة
اسم الكاتب: م.د. همام خضير مطلك
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7540
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 08:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مفاوضات سد النهضة: مثابات متجددة في بيئة دولية متغيرة▽

Renaissance Dam Negotiations: Renewed Perseverance in a Changing International Environment

م.د همام خضير مطلك*
Hammam Khudair Mutlaq

الملخص:

إن غياب الأمن العسكري لم يعد التهديد الأخطر على السلم والأمن الدوليين، لان الأمن المائي بات اكثر تأثيرا وتهديدا للأمن القومي لأي دولة، لأنه يؤثر على وجود حياة شعبها وكيانها وسيادتها، فالمياه من اكثر الموارد الاساسية متجاوزة للحدود القومية للدولة، لذلك تتنافس الدول مع بعضها البعض لتأمين كمية كافية من الماء لضمان استمرار خططها التنموية وبما ينعكس على مكانتها اقليميا ودوليا، لذلك جاءت قضية سد النهضة لتبرهن مدى تأثر دول المصب في قضية المياه، وبما تحمله من انعكاسات سلبية على واقعها المعيشي التنموي، لأنها تعتمد على مياه النيل بنسبة كبيرة جدا، مما فرض عليها اتباع السلوك الدبلوماسي مع دول المنبع لإيجاد صيغة تعاونية من شأنها ان تعمل على تسوية ملف الحصص المائية بصورة عادلة. كما ان مفاوضات سد النهضة جاءت نتيجة لتدخلات اقليمية ودولية، واثرت بشكل او بآخر على دبلوماسية التفاوض بين الاطراف المتنازعة، وبما يتوافق مع مصالح هذه المتغيرات دون الاكتراث بمألات سد النهضة وانعكاساته السلبية على دول المصب وعلى امنها القومي.

كلمات مفتاحية: سد النهضة الاثيوبي، مصر، السودان، اثيوبيا، المفاوضات، اسرائيل

Abstract:

The absence of military security is no longer the most dangerous threat to international peace and security, because water security has become more influential and a threat to the national security of any country, because it affects the existence of the life of its people, its entity, and its sovereignty. Water is one of the most basic resources that transcends the national borders of the state, so countries compete with each other. To secure a sufficient amount of water to ensure the continuation of its development plans and in a way that reflects on its status regionally and internationally, therefore, the issue of the Renaissance Dam came to prove the extent to which the downstream countries were affected in the

▽ تاريخ التقديم : 2023/7/17 تاريخ القبول: 2023/8/19 تاريخ النشر: 2023/9/31
* كلية العلوم السياسية_ جامعة النهرين dr.humam@nahrainuniv.edu.iq

water issue, and the negative repercussions it bears on their developmental living reality, because they depend on the Nile water to a very large extent, which It was required to follow diplomatic behavior with the upstream countries in order to find a cooperative formula that would work to settle the file of water shares in a fair manner. Also, the Renaissance Dam negotiations came as a result of regional and international interventions, and affected in one way or another the negotiation diplomacy between the conflicting parties, and in accordance with the interests of these variables without regard to the fate of the Renaissance Dam and its negative repercussions on the downstream countries and their national security.

Keywords: Grand Ethiopian Renaissance Dam, Egypt, Sudan, Ethiopia, negotiations, Israel

المقدمة:

لا شك أن قضية سد النهضة اصبحت من أكثر الملفات الشائكة في ظل تصاعد الخلافات بين منابع النيل ودول المصب، مما يعني ان مسار مفاوضات سد النهضة الاثيوبي قد تأثر بمدى تدخلات الاطراف الخارجية الاقليمية منها والدولية، والتي اثرت بشكل او بآخر على تأزم وعرقلة مسار المفاوضات، وهو تأثير ذو امتداد تأريخي ارتبط بالفترة الاستعمارية لهذه الدول، وهذه الاطراف تسعى لان يكون لها موطئ قدم في منطقة حوض النيل، وكذلك تعمل على توظيف هذه المفاوضات لتمارس الضغط على دول المصب وبما ينسجم مع مصالحها في المنطقة، مما اثر بشكل مباشر على واقع العلاقات بين دول حوض النيل، خاصة فيما يتعلق بالأمن المائي، لذلك لجأت دول المصب الى التمسك بمطلب توسيع الوساطة الدولية.

كما عملت دول المنبع والمصب لنهر النيل في الاونة الاخيرة على تأكيد اراداتهما السياسية المتبادلة لتعزيز العلاقات الثنائية بينهما خاصة على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، انطلاقا من الرغبة المشتركة في تحقيق مصالحهما المشتركة وتغيير الواقع المجتمعي نحو الافضل، وبما يسهم في تحقيق الاستقرار والامن في المنطقة، وكذلك تعزيز قدرة هذه الدول على التعامل بحزم مع التحديات التي تواجهها.

كما ان خيارات التفاوض مرهونة بأسباب تتعلق بدول المنبع وتنازلات من قبل دول المصب، مما يقوض الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف، ويمنح المزيد من الوقت لاستمرار المفاوضات، وهذا لا يخدم دول المصب.

اهمية الدراسة: تأتي اهمية الدراسة من البحث في مفاوضات سد النهضة بين دول المنبع والمصب، في ظل الواقع الدولي الراهن، وبما يتطلبه من ادراك لتفسير لحركة التفاعلات الإقليمية والدولية من خلال وضع اطر متجددة من السلوك الدبلوماسي المنضبط وبما يحقق المصالح لجميع الاطراف.

هدف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق اهداف من شأنها ان تبين مدى تأثير المفاوضات على الاطراف المتنازعة في قضية سد النهضة بين دول المنبع والمصب، في ظل البيئة الاقليمية والدولية المأزومة، والتي من شأنها ان تؤثر على البيئة التفاوضية بين اطراف النزاع.

اشكالية الدراسة: ساهمت المتغيرات الاقليمية والدولية في استمرار الخلاف بشأن قضية سد النهضة بين دول المنبع والمصب، وهذا الاستمرار جاء موافقا لمصالح هذه المتغيرات، وكذلك العمل على جعل هذه الخلافات مستمرة بين اطراف النزاع لتقويض امنها القومي، مما يتطلب من هذه الاطراف ان تعمل على ايجاد اتفاق حقيقي يضمن لها حقوقها في قضية المياه، وبما لا يسمح للأطراف الخارجية ان تؤثر على العلاقات بينها.

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: ان مفاوضات سد النهضة وادارتها والاثار المترتبة عليها، تبقى مرهونة بمصالح وتفاعلات الدول الاقليمية والدولية في ظل استمرار الخلافات والصراعات بين دول حوض النيل، وبما ينعكس على العلاقات بينها.

أولاً_ واقع ازمة المياه والسياسات المائية لدول حوض النيل

تعد ازمة المياه من القضايا المهمة والمعقدة، خاصة بعد أن أصبحت تحمل طابعا سياسيا سواء كان على صعيد التفاعلات الدولية بشكل عام والأمن القومي بشكل خاص. اذ تعد قضية المياه واحدة من اهم المتغيرات الرئيسية التي تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي بين الدول المشاطئة على أحواض الأنهار الدولية، وبذلك، لم تعد المياه متغيرًا مهمًا على المستوى الفني والهندسي فقط، ولكنها تجاوزت ذلك لتصبح متغيرًا مهمًا على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1_ واقع ازمة المياه لدول حوض النيل

تعود ازمة مياه النيل الى الحقب الاستعمارية السابقة، اذ كانت بريطانيا احدى الدول الاستعمارية المسيطرة على افريقيا، وكانت تعمل على تأمين مصالح صناعتها عن طريق نهر النيل، واهتمامها بتأمين زراعة القطن في كل من مصر والسودان، وهو ما يعكس الاهتمام البريطاني بدول المنبع بأن سياسة بلادهم

تتماشى مع دول المصب، وفي الوقت نفسه، فشلت الإدارة البريطانية في إقناع إثيوبيا ببناء سدود في أراضيها تسمح لها بالسيطرة على مجرى نهر النيل وبما يشكل ضغط على دول المصب، لذلك، استخدمت بريطانيا سيطرتها على السودان وعلى مياه نهر النيل كأداة ضغط وتهديد على مصر.

ومن جانب اخر، فقد شهدت اراضي دول حوض النيل دوامة من الصراعات خلال الحقب الاستعمارية الماضية، والسبب في ذلك يعود الى السيطرة على الموارد المائية لحوض النيل، وكانت هذه الدول هي الاطراف الفعلية في ادارة هذه الصراعات، خاصة وان هذه الصراعات كانت ولازالت قائمة بين دول المنبع والمصب، ومثالها هو الصراع المستمر بين اثيوبيا ومصر والسودان، والذي انعكس سلبا على واقع العلاقات بينهم، وفي المقابل فان اثيوبيا هي اكثر الدول رفضا للاتفاقيات بين مصر وبريطانيا بهذا الخصوص، لأحقيتها في نسبة اعلى من الموارد المائية للنهر.

اذ كانت اعتراضات دول حوض النيل على المبادرات والاتفاقيات في الفترة التي اعقبت استقلال معظم دول الحوض، وتتركز على الاتي:[1]

أ. تم التوقيع على هذه الاتفاقيات من قبل الدول المنتدبة نيابة عن الدول الخاضعة للانتداب خلال فترة الاستعمار، وبالتالي لم تكن هذه الدول دولًا ذات سيادة كاملة عند توقيع هذه الاتفاقيات.

ب. اتفاقيات مياه النيل إجمالاً كانت منحازة لبريطانيا ثم لمصر.

ج. بموجب هذه الاتفاقيات، تحصل مصر على حق الإشراف والسيطرة المطلقة على مياه نهر النيل على حساب دول الحوض الأخرى.

د. كرست تلك الاتفاقات تقسيم مناطق النفوذ بين الدول المستعمرة والسيادة البريطانية في فرض الاتفاقات على الأطراف المستعمرة الأخرى لتحقيق أكبر درجة من السيطرة على مياه نهر النيل، والتي جاءت على حساب حقوق منابع نهر النيل.

من ناحية أخرى، فقد أدت فترات الجفاف الطويلة والمناخ الحار والجاف بشكل متزايد إلى انكماش نهر النيل، وهي مشكلة شائعة في العديد من إمدادات المياه حول العالم، اذ أدى بناء سد النهضة على نهر النيل إلى تقليل كمية المياه المتاحة، كما فرض سد النهضة ضغوطًا كبيرة على إمدادات المياه المتضائلة بالفعل في مصر والسودان.

[1]– مصعب عطية ذنون، احمد حاشوش، الجذور التاريخية لازمة مياه نهر النيل حتى المبادرة المصرية لعام 1999، بحث منشور، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، الجزء3، العدد الثلاثون، جامعة واسط، كلية الآداب، 2018، ص 120.

فعلى صعيد الجانب المصري،

تعد مصر من أكثر الدول التي تعاني من ندرة المياه، وتعتمد بنسبة 97٪ على مياه نهر النيل. وتبلغ احتياجات مصر المائية نحو 114 مليار متر مكعب سنويًا، بينما لا يتجاوز حجم الموارد المائية 60 مليار متر مكعب سنويًا، بعجز 54 مليار متر مكعب سنويا، ويتم سد هذه الفجوة من خلال إعادة استخدام المياه، واستيراد المحاصيل الزراعية يعادل نحو 34 مليار متر مكعب سنويا. وان أهم مساهم في أزمة المياه في مصر هو النمو السكاني، اذ يزداد عدد سكان مصر بمعدل 2٪ سنويًا، في حين أن هذا الرقم قد لا يبدو كثيرًا، فإن النمو المستمر يضع الكثير من الضغط على كمية ليست بالكثيرة من المياه الصالحة للاستخدام. وتقدر الأمم المتحدة أن مصر ستصل إلى نقطة الندرة المطلقة في السنوات القليلة القادمة اذا ما استمرت اثيوبيا في سياستها المائية الحالية، وهو ما يخشى الكثيرون أنه قد يمثل نقطة اللاعودة بالنسبة للأمة الأفريقية.[1]

اما السودان، فقد احتفظت بنسبة من التدفقات المائية من حوض النيل بما يقارب 30.12 بليون م 3 وفقا لما نصت عليه اتفاقية تقسيم مياه النيل عام 1929، مع تسجيل نقص في هذه النسبة تقدر بـ 14 بليون م3 بعد انفصال جنوب السودان عام 2011، وقد سعت السودان في عدة مناسبات محاولة تعديل الاطر القانونية الناظمة لعملية تقسيم مياه نهر النيل على غرار ترتيبات عام 1959 مع مصر، بالإضافة الى اعتراضها على تغيير الحصص من المياه بالنسبة لبقية الدول الاخرى، والسبب في ذلك يعود الى حاجة اثيوبيا الى النفط السوداني الذي يمثل 85- 95% من اجمالي وارداتها من المحروقات، وهذه المعادلة تجعل الطرفين في حاجة ماسة الى عقد رؤية توافقية متبادلة تعمل على تقليل حدة الصراع بين الطرفين.[2]

يمتد حوض نهر النيل طوليا من وسط وشرق القارة الافريقية حتى شمال القارة، في حين يمتد عرضيا في منطقة البحيرات الاستوائية العظمى من شرق القارة في كينيا وتنزانيا اللتين تطلان على المحيط الهندي حتى الكونغو في اقصى غرب القارة، والتي تطل على المحيط الاطلنطي عبر احدى عشرة دولة، وهي: كينيا وتنزانيا واوغندا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية في منطقة مرتفعات البحيرات الاستوائية

---

[1]– Thomas Schneider, Unravelling Egypt's Water Crisis, The Huffington Post, 2022, on the link: https://borgenproject-org.translate.goog/egypts-water-crisis

[2] – محمد الامين بن عودة، عبد القادر الهلي، البدائل السودانية المصرية تجاه ازمة اقتسام مياه النيل وبناء سد النهضة الاثيوبي، مجلة افاق علمية، المجلد 14، العدد 1، الجزائر، المركز الجامعي لتامنغست، 2022، ص295.

العظمى، ثم اريتيريا واثيوبيا والسودان ومصر في منطقة المرتفعات الاثيوبية وشمال شرق القارة الافريقية ومصب النهر، ويغطي حوض نهر النيل مساحة تبلغ 3.137 مليون كيلو متر مربع، وبما يمثل نحو 10% من مساحة القارة الافريقية.[1]

كما ان الموقع الجغرافي لسد النهضة يمتاز بموقعه المهم والحيوي الفريد، اذ يقع على ارتفاع 500 متر فوق سطح البحر، ويبلغ ارتفاع السد 145 متر، في حين يبلغ طوله الذي يعترض مجرى النيل الازرق نحو 1800 متر[2]. كما يوجد السد في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة التي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر، وغنية ببعض المعادن والعناصر المهمة مثل الذهب والبلاتين والحديد والنحاس، بالإضافة إلى محاجر الرخام.

2_ السياسات المائية لدول حوض النيل

ترتكز السياسة المائية لدول حوض النيل على الركائز الثلاث: موقع النهر، والسلطة (العسكرية، والاقتصادية، والتفاوضية، والفكرية، والسياسية)، وإمكانات الاستغلال. بالرغم من موقع المصب، اذ كانت مصر لفترة من الزمن هي الدولة المهيمنة في ابعاد القوة وامكانيات الاستغلال على نهر النيل، ويمكن أن يُعزى هذا الوضع لمصر بشكل أساسي إلى الدعم الخارجي الواسع الذي تلقته مصر تاريخيًا من بريطانيا في العهد الاستعماري ومن الاتحاد السوفيتي الذي استخدم موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي المهم، وبناء السد العالي في أسوان، كما أنه مرتبط باعتماد مصر الكبير على مياه النيل، مع عدم وجود مصادر أخرى للمياه المتجددة، ولديها مصلحة طويلة الأمد في الحفاظ على المعاهدات على ما تعتبره "حقوقًا تاريخية" للنهر.[3]

يمكن وصف حالة نهر النيل بأنها حالة مساومة وتهديد لدولتي مصر والسودان، فهو نقطة الضعف بالنسبة للأمن القومي لكلتا الدولتين، فيمكن اعتباره عملية اخضاع وابتزاز من قبل اثيوبيا والاطراف الخارجية التي تتحكم في مصير هذه الدول.

---

[1]– نادر نور الدين محمد، مصر ومنابع النيل: الحياة والمياه والدود والصراع، ط بلا، مصر، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص8.

[2]– نرمين نصر محمد، خطط التنمية المستدامة: دراسة في العلاقات المصرية– الافريقية، ط 1، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص 150.

[3]– P. Michael Link, Franziska Piontek, Jürgen Scheffran, Janpeter Schilling. On Foes and Flows : Vulnerabilities, Adaptive Capacities and Transboundary Relations in the Nile River Basin in Times of Climate Change, L'Europe in Formation , NO: 365, 2012, P 105.

ان المتتبع لجغرافية النيل وطوبوغرافيته يلاحظ الامرين الآتيين:[1]

أ. ان هذا النهر قد سيطر بالكامل على اقتصاد وحياة الدول الواقعة على حوضه، خاصة مصر والسودان، اذ اصبحت قوة مصر السياسية تتناسب طرديا مع كمية المياه المتاحة لها.

ب. الدولة الاولى المستفيدة من هذا النهر هي مصر، ولايوجد على اراضيها أي من منابع النيل، مما جعلها دائما في علاقة خاصة مع باقي الدول الاخرى التي توجد بها هذه المنابع، وهذه العلاقة فيها من مظاهر الضعف اكثر من مظاهر القوة، اذ انها فرضت على مصر اتباع سياسة مرنة وتفاوضية بعيدة عن الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية.

من المعلوم ان مصر والسودان يعتمدان على اتفاقيات دولية مضى عليها عدة عقود فيما يتعلق بحصتها من مياه نهر النيل، اذ كانت الاتفاقية المصرية- البريطانية عام 1929 من اولى الاتفاقيات، ثم جاءت بعدها الاتفاقية المصرية- السودانية لعام 1959*، والتي ابرمت بعد ثلاث سنوات من استقلال السودان عن الحكم المصري- البريطاني، وبموجب هذه الاتفاقية زادت حصة مصر السنوية الى 55.5 مليار متر مكعب، وزادت حصة السودان الى 18.5 متر مكعب. وفي المقابل رفضت اثيوبيا هذه الاتفاقيات مؤكدة على انها ليست ملزمة بها، لأنها في ذلك الوقت كانت مستعمرة عند ابرام الاتفاقية 1929 وليست طرفا في اتفاقية عام 1959.[2]

وبدأت مصر في إعطاء الأولوية للسياسة المائية في تشريعاتها، خاصة فيما يتعلق بنهر النيل، بإصدار القانون رقم 1982/48، وهو أول قانون لحماية نهر النيل والمجاري المائية الأخرى من التلوث، ومع ذلك، افتقرت هذه التشريعات إلى بعد استراتيجي، وهو مشاركة المجتمع في صنع السياسات المائية. وتكشف القراءة الشاملة لاستراتيجية إدارة وتنمية الموارد المائية لعام 2050 أن احتياجات مصر من المياه ستبلغ (110 مليار متر مكعب)، وهذا يعني ضعف الموارد المائية المتاحة (59.25) مليار متر مكعب، مما يستدعي تضافر الجهود وتقديم الحلول المناسبة، وتنسيقا وثيقا لتجنب النزاعات. ومن جانب اخر

---

[1] – عمر فضل الله، حرب المياه على ضفاف النيل: حلم اسرائيلي يتحقق، الطبعة الاولى، مصر، دار نهضة مصر للنشر، 2013، ص19-20.

* – نصت الاتفاقية الثنائية المبرمة في 8 نوفمبر 1959، والتي لا تزال سارية في مصر، على أن يتم تنفيذ مشروعات تقليل المياه المهدرة من النيل في مستنقعات السد وبحر الغزال وفروعها ونهر السوباط وفروعه والوزراء وحوض النيل، بشرط تقسيم الفوائد والتكاليف بالتساوي بين السودان ومصر.

[2]– Sherif Mohy El Deen, Egypt's water policy after the construction of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Policy Dialogues, Egypt, Arab reform initiative, 2022, p 4.

يتوجب على الحكومات في مصر والسودان من ايجاد بدائل، مثلا (مشاريع تحلية مياه البحر)، وكذلك الحد من هدر المياه، مثل (مشاريع تبطين القنوات)، واتخاذ قرارات لوقف زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه، او تطوير شبكة مياه الشرب المدفوعة مسبقا.[1]

ومن جانب اخر، يؤكد القانون الدولي والمعاهدات ذات الصلة على أهمية تنسيق استخدام المجاري المائية بين دول المنبع والمصب، اذ حثت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية البلدان التي تشترك في المجاري المائية على التشاور والتفاوض "بحسن نية" بشأن استخدامها للمياه، والقيام بذلك دون التسبب في ضرر كبير لبعضها البعض، ومع ذلك، نجد ان مصر واثيوبيا لم يوقعوا على هذه الاتفاقية.

ولكن في مارس 2015، وقعت مصر والسودان وإثيوبيا إعلان مبادئ من شأنه أن يكون بمثابة أساس للمفاوضات بين الدول الثلاث حول ملئ وتشغيل سد النهضة، وأكدت الاتفاقية أن التعاون بين الدول الثلاث يجب أن يقوم على أساس التفاهم المتبادل، والمصالح المشتركة، والنوايا الحسنة، والفوائد للجميع، ومبادئ القانون الدولي. كما ذكرت أنه يجب وضع مبادئ توجيهية بشأن المليء الأول لخزان سد النهضة أثناء بناء السد. وتدور الاتفاقية على ثلاثة اجزاء رئيسية، هي[2]: المبادئ العامة، الحقوق والواجبات، الاطار المؤسسي وكيفية تسوية النزاعات واجراء التصديق والانضمام الى المعاهدة، وغيرها من الجوانب القانونية. ومع ذلك، منذ التوقيع على إعلان المبادئ، عملت إثيوبيا بشكل أساسي من جانب واحد فيما يتعلق بمليء وتشغيل السد، وتجاهلت الدعوات المتعددة لمصر والسودان للتوصل إلى اتفاق ملزم بشأن السد، من شأنه أن يضمن حقوق ومصالح السودان ومصر في المياه.

بالإضافة إلى ذلك، بدأت إثيوبيا في توليد الطاقة الكهربائية من السد عن طريق تشغيل توربينين على سد النهضة، بالرغم من النداءات التي اطلقتها مصر والسودان بأن القيام بذلك قد يؤثر على مبادرات الطاقة الكهرومائية الخاصة بهما. وعندما أنشأت إثيوبيا أول توربين للطاقة الكهرومائية في فبراير 2022، انتقد البلدان هذه الخطوة، ووصفها المتحدث بأسم فريق التفاوض السوداني بأنها (خرق لالتزامات إثيوبيا القانونية الدولية)، كما انتقد وزير الخارجية المصري إعلان إثيوبيا عن ملئ سد النهضة

---

[1] – Ibid, p5.

[2] – نصر رمضان سعد، ازمة سد النهضة الاثيوبي واثارها على الامن المائي المصري: المسؤولية المدنية المترتبة على بنائه– سبل المواجهة، مجلة الدراسات والبحوث البيئية، المجلد (11)، العدد (1)، مصر، جامعة عين شمس، 2021، ص238.

الثالث، واصفا الإجراءات الأحادية للبلاد بأنها (انتهاك واضح لاتفاقية إعلان المبادئ لعام 2015 وانتهاك خطير لقواعد القانون الدولي المعمول بها).[1]

فالجانب المصري، يتوجب عليه ان يدرك بأن الإستراتيجية الإثيوبية كانت ولا تزال تعمل بقوة على عدة مسارات في وقت واحد، **الأول منها:** يتعلق باستخدام السد كأمر واقع جديد، بينما ذهب **المسار الثاني** لفصل الموقف المصري والسوداني عن السد في محاولة لإضعاف الموقف المصري وإثبات أنه معزول ومنفرد، أما **المسار الثالث** فقد تمثل في التصعيد على جبهة اتفاقية عنتيبي، وكان يستخدم في الأصل للتشويش والتستر على أزمة السدود الأثيوبية.

وهذا يعني ان على دول حوض النيل ان تتبع سياسات معينة لتنظيم مياه النيل بطريقة ترضي الاطراف جميعا، والتي من شأنها ان تؤثر على واقع العلاقات المتأزم، وعدم فسح المجال امام الاطراف الخارجية (الاقليمية منها والدولية) بأن تتحكم في مسار علاقاتها مع بعضها البعض، وكذلك ينعكس على الحصص المائية لدول المصب وخاصة الامن المائي.

ثانياً_ المتغيرات المؤثرة في مفاوضات سد النهضة

ان المتتبع لمسار مفاوضات سد النهضة الاثيوبي يجد ان هناك اطراف خارجية (اقليمية- دولية)، اثرت بشكل او بآخر على تأزم وعرقلة مسار المفاوضات، وهو تأثير ذو امتداد تأريخي ارتبط بالفترة الاستعمارية لهذه الدول، وهذه الاطراف تسعى لان يكون لها موطئ قدم في منطقة حوض النيل، وكذلك تعمل على توظيف هذه المفاوضات لتمارس الضغط على دول المصب وبما ينسجم مع مصالحها في المنطقة، مما اثر بشكل مباشر على واقع العلاقات بين دول حوض النيل، خاصة فيما يتعلق بالأمن المائي.

1_ المتغيرات الاقليمية

أ: اسرائيل:

يعود الاهتمام الاسرائيلي بمياه نهر النيل الى عام 1903، وذلك من خلال انشائها لمشاريع بهدف ايصال مياه النيل الى الاراضي التي استوطنتها خاصة في صحراء النقب، وعادت الفكرة مرة اخرى الى الظهور

[1] – Khalil Al-Anani, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Limited Options for a Resolution, Arab Center Washington DC, Sep 16, 2022, on the link:
https://arabcenterdc-org.translate.goog/resource/the-grand-ethiopian

بعد نكسة1967، وبعدها في التسعينيات من القرن الماضي، وبعد ذلك تم اقتراح مشروع قناة (جونقلي) في جنوب السودان لتعويض مصر عن المياه التي ستذهب الى النقب، وهذا يقودنا الى حقيقة مفادها ان اسرائيل تستخدم مياه النيل للضغط على مصر لتطبيع العلاقات معها من خلال تحول الصراع العربي الاسرائيلي الى صراع (صفري)، وبذلك تكون اسرائيل قد سيطرت على مياه نهر النيل من خلال عدة استراتيجيات اتبعتها في ذلك، منها:[1]

1) استراتيجية (شد الاطراف ثم بترها):

تقوم هذه الاستراتيجية على اقحام الدول العربية في صراعات داخلية او اقليمية في دائرة الجوار الجغرافي بعيدا عن الصراع العربي– الاسرائيلي.

2) استراتيجية تفتيت المنطقة:

تقوم هذه الاستراتيجية على غرس التجزئة والتشتيت لدول منابع النيل وجعلها دولا صغيرة قائمة على اسس مذهبية وعرقية، وتجلى ذلك من خلال انفصال جنوب السودان عن السودان، للوصول الى تحقيق هدفها الرئيس هو التحكم بمنابع نهر النيل عن طريق اثيوبيا.

وفيما يتعلق بسد النهضة، فان الدور الاسرائيلي فيه بات واضحا للجميع، بالرغم من نفي السفارة الاسرائيلية في القاهرة في بيان لها بعدم وجود أي استثمارات لها في سد النهضة، لكن الامر مختلف، خاصة وان الحكومة الاثيوبية قد وقعت اتفاقية مع شركة الكهرباء الاسرائيلية لإدارة مشاريع المياه التي ستقام على نهر النيل الازرق بما في ذلك سد النهضة، والسدود الثلاثة الاخرى التي سيتم انشاؤها لاحقا لتوليد الطاقة الكهرومائية. ومن جانب اخر فأن التحرك الاسرائيلي في اثيوبيا وتمويلها لبناء سد الاثيوبي من اجل التأثير على البعد المائي لمصر كبعد رئيسي للأمن القومي وبما يؤثر بشكل سلبي على الدائرة الجنوبية لمصر.[2]

وهذا الدعم الذي تقدمه إسرائيل لإثيوبيا في بناء سد النهضة يعد انتهاكًا لاتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، التي تنص على أنه لا يجوز لأي طرف أن يهدد الآخر، وممارسة إسرائيل لهذا الدور في

---

[1] – عادل مختار، ايمن احمد، نادية حلمي، تأثير العلاقات الاسرائيلية الافريقية على الامن القومي المائي المصري: دراسة حالة العلاقات الاسرائيلية مع اثيوبيا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السابع عشر، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، 2023، ص38–ص39.

[2] – محمد رمضان ابو شعيشع، ايران– تركيا– اسرائيل وصراع القوى في الشرق الاوسط، ط بلا، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2023، ص213.

مشروعات المياه الإثيوبية بمنابع النيل تتعارض مع المعاهدة التي تضر بالمصالح المصرية وتعتبر أمنها المائي جزء من أمنها القومي.[1]

وربما جاء توقيت صدور بيان السفارة الإسرائيلية في القاهرة بناءً على (تنسيق أمريكي . إسرائيلي مشترك)، خاصة بعد تصاعد أجواء المنافسة بين دول الخليج على القرن الإفريقي وإثيوبيا، الأمر الذي أدى إلى ظهور تحديات أمنية وجيوسياسية على جانبي البحر الأحمر في مواجهة كل من واشنطن وتل أبيب، والتي تسعى إلى تهدئة مخاوف دول الخليج ومصر.

وعليه يمكن ربط (بيان السفارة الإسرائيلية بالقاهرة) بتهدئة مخاوف مصر من دور إسرائيل في سد النهضة كحل مدروس من بين الإجراءات الأخرى التي شجعها المختصون في الشؤون الخارجية الأمريكية والإسرائيلية أنفسهم، كمحاولة (لفصل ملفات الشرق الأوسط والقرن الأفريقي عن بعضها البعض)، والاهتمام أكثر به كمنطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا ودول حوض النيل وإثيوبيا، واندماج مصر والسودان وحتى الخليج العربي معهم على حساب الشرق الأوسط.

ومن خلال تتبع كل ما ورد في خطابات ورسائل المسؤولين الإثيوبيين، حول علاقة إثيوبيا بتل أبيب، يمكننا أن نستنتج مدى تعقيد تلك العلاقات بين الطرفين، إلى الحد الذي توغلت إسرائيل في الداخل الإثيوبي وشاركت في مشاريع إدارة المياه والسدود مع الجانب الإثيوبي، وقدمت للإثيوبيين جميع الدراسات الفنية اللازمة حول سد النهضة، والتي توجت في النهاية بقبول العضوية الإسرائيلية كمراقب داخل الاتحاد الأفريقي بمباركة إثيوبية وأفريقية وبتشجيع أمريكي لمواجهة الاختراق والنفوذ الصيني[2].

كما عينت اثيوبيا سفيرا جديدا لها في تل ابيب (تسفاي يطايه)، وبحث مع الرئيس الإسرائيلي قضية سد النهضة الإثيوبي، مؤكدا أن بلاده تبني السد لأغراض تنموية، وأنها تؤمن بالاستخدام العادل للمياه، وأن المفاوضات الثلاثية التي يقودها الاتحاد الإفريقي ستحل القضايا العالقة، كما اكد السفير الإثيوبي إن بلاده ترفض قرار الجامعة العربية بشأن سد النهضة، وهو قرار أكد الحقوق التاريخية لمصر والسودان في نهر النيل. فيما تستعد إثيوبيا لعملية المليء الرابع لخزان سد النهضة دون اتفاق مع دولتي المصب مصر

[1] – رائد حسنين، السياسة الاسرائيلية في افريقيا، الطبعة الاولى، القاهرة، دار ابن رشد للطباعة والنشر، 2017، ص 170.

[2] – Nadia Helmy, African Union, Israel and the crisis of the Ethiopian Renaissance Dam, modern diplomacy, 8-2021, on the link:

https://moderndiplomacy-eu.translate.goog/2021/08/20/african-union-israe

والسودان، ودون أن تفضي المفاوضات الثلاثية برعاية الاتحاد الإفريقي المستمرة منذ سنوات، إلى أي تقدم.[1]

ان ادارة ملف سد النهضة وتعقيداته والاثار السلبية المترتبة عليه على دولتي المصب (مصر والسودان)، يبقى مرهون بالمصالح الاسرائيلية في المنطقة، وهذه المصالح تتأثر حسب التفاعلات الاقليمية والدولية في المنطقة.

ب_ الامارات:

تعد العلاقات الاماراتية مع الدول الافريقية واحدة من الدوائر المهمة على الصعيد الاقليمي، والتي تؤثر في شكل ونوع الاحداث والتطورات، وتحاول تقديم نفسها باعتبارها نموذجا تنمويا، حتى يصبح هذا النموذج مقبولا على المستوى الشعبي الافريقي، وهو ما يسمح لها بعد ذلك من اداء دور سياسي وامني خاصة على صعيد الصراعات او النزاعات التي تشهدها الدول الافريقية بشكل عام ودول حوض النيل على وجه الخصوص.[2]

لاشك ان الدور الاماراتي في منطقة حوض النيل بات واضحا من خلال الدعم الذي تقدمه لهذه الدول ومنها اثيوبيا ومصر والسودان، اذ ارتكزت توجهاتها الاستراتيجية نحو ايجاد موطئ قدم لها في الدول التي تعاني من ازمات داخلية، وتعمل على توظيف هذه الازمات لتحقيق مصالحها، وتجلى ذلك من خلال تدخلها في ازمة سد النهضة.

وبسبب اصرار اثيوبيا على ملئ سد النهضة من جانب واحد، ودون التشاور مع مصر والسودان، أصدرت الإمارات بيانًا في اذار عام 2021 دعت فيه إلى "أهمية العمل من خلال القوانين والمعايير الدولية المعمول بها للوصول إلى حل مقبول للجميع وضمانات للحقوق، والأمن المائي للبلدان الثلاثة"، ويأتي ذلك تماشيا مع الموقف الإثيوبي الذي رفض تدخل الإمارات في الوساطة مع مصر، اذ لم تشارك الامارات في حملة الدعم العربي التي استنكرت الخطوات الإثيوبية المعادية.[3]

---

[1]– احمد العيسوي، اثيوبيا تبحث مع اسرائيل قضية سد النهضة، متابعات تلفزيونية، القاهرة، 2023/5/19، على الرابط الالكتروني:
https://www.cairo24.com/1803478

[2] – محمد سيف راشد، السياسة الخارجية الاماراتية تجاه افريقيا منذ عام 2004، الطبعة الاولى، الامارات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2020، ص7– ص8.

[3] – زينب مصطفى، الامارات وسد النهضة.. من الحياد اللفظي الى الدعم الفعلي لأثيوبيا، موقع مصر البحثي، 2022، على الرابط الالكتروني:

https://masr360.net /

ترتبط الامارات بعلاقات وثيقة بين اطراف التفاوض في ملف سد النهضة (مصر– السودان– اثيوبيا)، كما انها قدمت العديد من الحلول لتجاوز الخلاقات بينها، لكن هذه الحلول لا تتعدى اكثر من اللجوء الى التفاهمات وحل الخلافات بما يرضي الاطراف، ومنها (مسار ابو ظبي*). وان العودة لهذا لمسار كان نتيجة لتصاعد الخلاف بين مصر واثيوبيا في اعقاب مجلس جامعة الدول العربية والتي استضافتها السعودية والتي اختتمت اعمالها في 19 ايار عام 2023، بعد اصدارها قرارا بشأن سد النهضة الاثيوبي، جاء فيه: "ان الامن المائي لكل من مصر والسودان جزء لا يتجزأ من الامن المائي العربي"[1].

ان قبول مصر بالحل الاماراتي جاء نتيجة لتخلي الاطراف الدولية منها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي على صعيد ازمة سد النهضة، واعتبرت مصر ان العودة لهذا الحل يعد بمثابة الباب المفتوح والوحيد في الوقت الحالي، مما يمهد لتطور جديد يحدث على مستوى المفاوضات بشأن سد النهضة، وهذا بدوره ينعكس على واقع العلاقات بينهما خاصة بعد اعلان اثيوبيا استعدادها للمليء الرابع في سد النهضة.

يبقى الدور الاماراتي داعما لأطراف التفاوض، والسبب في ذلك يعود الى المصالح الاماراتية المتواجدة في هذه الدول، بالإضافة الى ان الامارات تسعى ان تكون لاعبا مهما في المنطقة وبما ينسجم مع الادوار الامريكية والاسرائيلية المتواجدة في المنطقة.

ج: الاتحاد الافريقي:

تشير الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي للتوسط في نزاع سد النهضة إلى الاعتراف بأهمية تطبيق مبدأ الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، وأن قدرة الاتحاد الأفريقي على حل القضايا الخلافية العالقة بشأن سد النهضة والمشاريع المستقبلية على النيل الأزرق دون تدخلات هو أمر مشكوك فيه، خاصة في ظل تحول نهر النيل إلى مصدر لعدم الاستقرار الإقليمي خلال الفترة المقبلة.[2]

---

* – يتضمن (مسار ابو ظبي) مفاوضات فنية بين ممثلي مصر والسودان وإثيوبيا، بمشاركة مراقبين من الإمارات التي ترعى مفاوضات سد النهضة الاثيوبي.

[1] – ميناس ووندیمو هايلو، مصر تعود لمفاوضات ابو ظبي بشأن سد النهضة، تقارير عربية، القاهرة، العربي الجديد، 6/25/ 2023، على الرابط الالكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/politics /

[2] – حمدي عبد الرحمن، ازمة سد النهضة: تحدي الهيمنة المائية والمأزق السوداني المصري، مجلة دراسات شرق اوسطية، السنة (42)، العدد (93)، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط والمؤسسة الاردنية للبحوث والمعلومات، 2020، ص57.

ان دور الاتحاد الافريقي في احتواء ازمة سد النهضة جاء نتيجة لرفض اثيوبيا لأدوار القوى الدولية في مفاوضات سد النهضة، مما دفع الاتحاد الافريقي الى السعي لتسوية هذه الازمة عبر اليات افريقية بعيدة عن الوساطة الخارجية تجنبا للتدخل في الشأن الافريقي.[1]

ومن جانب اخر، فقد اكد رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي (موسى فكي)، على هامش منتدى الأمن العالمي في الدوحة، إن "الاتحاد الأفريقي سيعيد إطلاق وتنشيط مبادرته لحل هذه الأزمة في القريب العاجل"، مؤكدا وجود لجنة في الاتحاد مكلفة بهذا الملف ستعمل على تفعيل دورها لإعادة التفاوض بين الأطراف الثلاثة.[2]

واكدت اثيوبيا بان سد النهضة قضية أفريقية تحتاج إلى حل أفريقي، وأن الاتحاد الإفريقي يعمل على اعادة المفاوضات الثلاثية بين إثيوبيا والسودان ومصر لحل القضايا العالقة المتبقية بحسن نية وتسويتها بروح إيجاد حلول أفريقية للمشكلات الأفريقية.

اذ ساهمت إثيوبيا في صياغة توجهات الاتحاد الأفريقي، وبرز صعودها في مرحلة ما بعد التغييرات التي طرأت على بعض الأنظمة السياسية في الدول العربية، وذلك لاعتمادها استراتيجية جديدة في بناء السدود، وخاصة سد النهضة، بغض النظر عن النظام القانوني المنظم للتوزيع العادل للمياه بين الأطراف الثلاثة (مصر، السودان، اثيوبيا) والموروث عن الحقبة الاستعمارية.[3]

ان ازمة مفاوضات سد النهضة جاءت اختبارا لقدرة الاتحاد الافريقي على ايجاد الحلول المناسبة لإنهاء ملف سد النهضة بما يرضي الاطراف الثلاثة (مصر والسودان واثيوبيا)، ومنع أي تطورات جانبية من شأنها ان تصل بأطراف التفاوض الى المواجهة العسكرية على نحو يضع مجمل مناطق حوض النيل ضمن حزام الاضطراب السياسي، مما ينعكس سلبا على المنطقة بشكل عام.

---

[1]– اسراء ابو بكر احمد، دور الاتحاد الافريقي في تسوية ازمة سد النهضة، بحث منشور، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2022، على الرابط الالكتروني:

https://democraticac.de/?p=83053

[2] – انور الخطيب، موسى فكي: سنعيد اطلاق مبادرة الاتحاد الافريقي حول سد النهضة، تقارير عربية، الدوحة، العربي الجديد، 13 اذار، 2023، على الرابط الالكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/politics/

[3] – عبد الفتاح الرشدان، العلاقات العربية– الدولية: الواقع والافاق، الاردن، مركز دراسات الشرق الاوسط، 2017، ص231.

2_ المتغيرات الدولية

تعد المتغيرات الدولية احدى اهم المتغيرات التي اثرت بشكل او بآخر على واقع الدول الثلاث الرئيسية في حوض النيل (مصر، اثيوبيا، السودان)، خاصة فيما يتعلق بمفاوضات سد النهضة، لذلك لجأت مصر والسودان الى التمسك بمطلب توسيع الوساطة الدولية، لتشمل الولايات المتحدة الامريكية ومجلس الامن، بينما تتمسك إثيوبيا بوساطة الاتحاد الأفريقي فقط.

أ: الولايات المتحدة الامريكية:

تعود الأصول التاريخية لفكرة سد النهضة إلى أربعينيات القرن العشرين، عندما حدد مكتب الاستصلاح الأمريكي 26 موقعًا لبناء السدود في إثيوبيا، وعلى رأسها أربعة سدود على النيل الأزرق، بما في ذلك سد النهضة الحالي، واستأنف الأمريكيون اهتمامهم بسدود النيل الأزرق عام 1964، فارتفع عددهم إلى 34 سداً على هذا النهر، ووفقًا لبعض الخبراء، فأن ذلك كان رداً على إنشاء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر السد العالي بالتعاون مع الاتحاد السوفيتي (سابقا).[1]

ضمن الخيارات الاستراتيجية التي اتبعتها مصر للضغط على اثيوبيا هو تدويل قضية سد النهضة، واعتقدت مصر أن لديها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية يقابلها علاقات اثيوبية جيدة على الساحة الافريقية والاوروبية. لذلك لجأت مصر إلى توظيف مواقفها في ملفات الشرق الأوسط، خاصة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك ازمات المنطقة العربية، للحصول على دعم الادارة الامريكية في مفاوضات سد النهضة.

وفي المقابل فأن الرد الاثيوبي كان واضحا، اذ رفضت تدويل قضية سد النهضة، وكذلك رفضها من دخول وسطاء في المفاوضات، لكن مع استمرار الضغط الأمريكي والمصري، قبلت الدور الرقابي للإدارة الأمريكية والبنك الدولي، واعتبرت قبولها في البداية حواراً سياسياً، وليس وساطة في المفاوضات.[2]

تؤكد بعض التقارير الاستخباراتية عن أهم الأحواض المائية للولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل على اعادة هيكلتها بما يتوافق مع مصالحها، ومنها حوض نهر النيل، وتطويره لاستراتيجية جديدة وهي القرن

[1] – مجدي عبد الهادي، سد النهضة بين مصر واثيوبيا، ابعاد الازمة والمواجهة، تقارير، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص3.

[2] –نور الدين عبدا، سد النهضة: بين ارث ترامب وبراغماتية بايدن، اوراق تحليلية، قطر، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص5.

الأفريقي الكبير، وهو قائم على أساس تقسيم دول حوض النيل، وفي بعض الخرائط الأمريكية تستثنى مصر من القرن الإفريقي تحت القيادة الإثيوبية.[1]

ومع تمسك إثيوبيا بمواقفها في مفاوضات سد النهضة، وتعزيز علاقتها الاستراتيجية مع الصين، فأن ادارة الرئيس الامريكي جو بايدن ادركت بأنه لابد من إعطاء اثيوبيا مجالا من المناورة حتى لا تندفع نحو الصين، وبما يشكل خطرا على المصالح الامريكية في المنطقة.

كما ان دارة الرئيس بايدن انتهجت السلوك المعتمد من قبل الرئيس السابق دونالد ترامب في مساومة إثيوبيا، وخاصة حكومة آبي أحمد، لتثبيت المصالح الأمريكية في المنطقة، وتأمين مراكز متقدمة للشركات الأمريكية في ظل المنافسة الصينية، على خلفية هيكلة الاقتصاد الإثيوبي، اذ تبنت إثيوبيا خطة لتحرير الاقتصاد وخصخصة القطاعات العامة الأساسية مثل الاتصالات والطيران وقطاع الطاقة، وهي قطاعات حيوية من شأنها ان تكون عامل جذب لهذه الدول.

بناءا على ذلك، فان الادارة الامريكية تعمل على توظيف قضية سد النهضة بما يحقق طموحاتها الاستراتيجية، وكذلك العمل على خلق ازمات جديدة في المنطقة، ومن الصعوبة على اطراف النزاع حلها بطريقة ترضي الجميع، حتى تستمر المنطقة منشغلة في ازماتها وعدم اكتراثها لعواقبها، مما يجعل الباب مفتوحا امام الولايات المتحدة الامريكية بأن تتدخل في شؤون هذه الدول بناءا على طلب الاخيرة منها.

ب: مجلس الامن:

من المتفق عليه في سلوكيات الدول انه يتم اللجوء الى الوساطات بجميع انواعها لحل أي مشكلة او نزاع معين في مختلف المجالات، اذ نصت المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، (الفصل السادس: حل المنازعات حلاً سلمياً)، على ما يأتي:[2]

(يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن

[1] – نجلاء مرعي، سد النهضة الاثيوبي: الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل، الطبعة الاولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2020، ص 122.

[2] – الامم المتحدة، السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة، ميثاق الامم المتحدة، الفصل السادس: في خل المنازعات حلا سلميا، على الرابط الالكتروني:

https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/chapter-6

يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك).

وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، فأن من المهام التي يقوم بها مجلس الامن والسلطات التي يتمتع بها، هي:[1]

1) المحافظة على السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها.
2) التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تفضي إلى خلاف دولي.
3) تقديم توصيات بشأن تسوية تلك المنازعات أو بشأن شروط التسوية.
4) تحديد أي خطر يتهدد السلام أو أي عمل عدواني، وتقديم توصيات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها.
5) اتخاذ إجراءات عسكرية ضد المعتدي.

بناءا على ذلك، وبعد فشل مصر والسودان في حل الخلافات العالقة بينهما وبين الجانب الاثيوبي فيما يخص قضية سد النهضة، فقد بعثت مصر برسالة إلى مجلس الأمن الدولي بعد أن أعلنت إثيوبيا تشغيل أول توربين منخفض في سد النهضة، محذرة من أن ذلك يعد خرقًا جوهرياً آخر لاتفاق إعلان المبادئ في عام 2015، اذ طلبت مصر والسودان من مجلس الأمن الدولي التدخل لحل هذه القضية، وبينما كان البلدان يأملان في أن يتوسط مجلس الأمن في مفاوضات مع إثيوبيا، فقد دعا ببساطة في سبتمبر 2021على الاتحاد الأفريقي أن يأخذ زمام المبادرة وحل المشكلة، كما اكد مجلس الامن الدولي على أهمية التوصل إلى اتفاق مقبول وملزم بشأن ملئ وتشغيل سد النهضة في إطار زمني معقول، بينما رحبت مصر والسودان ببيان المجلس واعتبرته داعما لموقفهما، ورفضت إثيوبيا تدخل مجلس الأمن في النزاع، كما حاولت مصر والسودان أيضا الضغط على المجتمع الدولي (لا سيما الولايات المتحدة والصين وروسيا) لدعم موقفهما في المفاوضات، ومع ذلك، فإن جهودهم لكسر الجمود قد أعاقت الخلافات بين هذه القوى العالمية، لا سيما بسبب الحرب الروسية المستمرة على أوكرانيا[2].

[1] – الامم المتحدة– مجلس الامن، المهام والصلاحيات، على الرابط الالكتروني:

https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/functions-and-powers

[2]– Khalil Al-Anani, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Limited Options for a Resolution, pp.

عمل مجلس الأمن على تشجيع مصر وإثيوبيا والسودان على استئناف المفاوضات، بدعوة من رئيس الاتحاد الأفريقي، بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، بهدف الانتهاء من نص اتفاق مقبول للطرفين بشأن ملئ السد وتشغيله ضمن فترة زمنية معقولة.

ودعا مجلس الامن الدول الثلاث إلى المضي قدما في العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بطريقة بناءة وتعاونية، كما شدد على أن أي بيان يصدر لا يحدد مبادئ أو سابقة في أي منازعات المياه العابرة للحدود. فيما اكد ممثل الهند في مجلس الامن، مشيراً إلى العلاقات التاريخية لبلده مع البلدان الثلاثة، أن المحادثات حول مصادر المياه المشتركة يجب أن تؤدي إلى اتفاقات مرضية، ويتعين على الأطراف المتفاوضة التعاون بشكل كامل ومركّز للتوصل إلى حل طويل الأجل يخدم احتياجات التنمية في البلدان، معتبرا كقاعدة عامة، لا تدخل قضايا المياه العابرة للحدود على جدول أعمال مجلس الامن.[1]

اضافة الى ذلك، تم الاتفاق بين مصر والسودان على استمرار التشاور المكثف والتنسيق المتبادل خاصة فيما يتعلق بقضايا تخص الجانبين خلال الفترة المقبلة، مع التأكيد على الأهمية القصوى لقضية المياه بالنسبة للشعبين المصري والسوداني لأنها تتعلق بالأمن القومي، ويلتزم الطرفين بالتوصل إلى اتفاق قانوني عادل ومنصف وملزم لعملية ملء السد وتشغيله بما يحقق المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

ثالثاً: نتائج مفاوضات سد النهضة وخيارات الاطراف الرئيسة لدول حوض النيل

لا شك ان البيئة التفاوضية حول ازمة ما يجب ان تكون مؤاتيه وتلبي طموحات جميع الاطراف المتفاوضة، لكن، فيما يتعلق بسد النهضة فأن الامر يختلف تماما، فالموقف المصري والسوداني من بناء سد النهضة الاثيوبي له واقع مختلف عن باقي القضايا المتداولة بين البلدان الاخرى، لان ملف المياه هو ملف حيوي ومهم كونه يتعلق بالحياة الوجودية للإنسان، وكذلك بالأمن القومي للدولة.

فالمياه تشكل محور الجغرافيا السياسية في كل مرحلة من مراحل التاريخ خاصة على صعيد المنطقة العربية واساس التفاعلات الحضارية والصراعات والتدخلات الخارجية.[2]

---

[1]– Security Council. Security Council Presidential Statement Encourages Egypt, Ethiopia, Sudan to Resume Talks on Grand Renaissance Dam Project, Meetings Coverage Security Council, 15 September, 2021, on the link:

https://press.un.org/en/2021/sc14637.doc.htm

[2]– محمد صادق اسماعيل، المياه العربية وحروب المستقبل، الطبعة الاولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص3.

1: نتائج البيئة التفاوضية لسد النهضة

تعد المفاوضات هي الوسيلة المناسبة للدول المتنازعة لتسوية هذا النزاع، وان تفاقم المشاكل بين الدول تأتي لعدة اسباب منها: الاشتراك في الانهار الدولية، وفي هذه المرحلة يتوجب على الدول اتباع منهج حسن النية، وحسن الجوار، والاعتماد على علاقات جيدة من شأنها ان تخفف من التوتر بين هذه الاطراف، بالإضافة الى اللجوء المفاوضات ذات الطابع السلمي من اجل حل هذه الخلافات والنزاعات والحيلولة دون الوصول الى طريق مسدود وبما ينعكس على واقع العلاقات بين هذه الدول والوصول بها الى نتائج كارثية.

فالدول التي يكون لديها اشتراك في المجرى المائي الدولي، غالبا ما تتخذ المفاوضات سلوكا لها لأنهاء النزاع في علاقاتها مع الاطراف الدولية الاخرى والعمل على ايجاد حلول مناسبة ترضي جميع اطراف النزاع، وهذه الحلول غالبا ما تنتهي بصيغة اتفاقيات حول الحصص المائية، وهذه الاتفاقيات تكون مدونة على هيئة قواعد عرفية يتفق عليها اطراف النزاع.

ان المتتبع لمفاوضات سد النهضة يجد بأن المصر والسودان قد التزمت بالاطار الدبلوماسي في النزاع القائم مع اثيوبيا حول سد النهضة، وهذا يعني بأن الرغبة لدى مصر والسودان في ان تنتهي الازمة بدون اضرار. وقد نجحت المراحل الاولى من التفاوض بشأن سد النهضة من خلال ابرام اتفاق المبادئ لمشروع سد النهضة في الخرطوم عام 2015 بين الاطراف الثلاثة، وقد نص هذا الاتفاق في مادته العاشرة على: (تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير او تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات او التفاوض، وفقا لمبدأ حسن النوايا، اذا لم تنجح الاطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات، او المفاوضات، يمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوساطة او احالة الامر لعناية رؤساء الدول/ رئيس الحكومة).[1]

منذ عام 2011 وحتى الان، فأن مفاوضات سد النهضة لا زالت متعثرة وغير مجدية لدول المصب، وقد يفسر ذلك الى الضعف الذي تمر به مصر والسودان بسبب التغيرات التي طرأت على انظمتها السياسية مما انعكس سلبا على سلوكها الخارجي، وهو ما استغلته اثيوبيا في مواصلتها لبناء سد النهضة والعمل على تشغيله واستخدامه في مجال الطاقة وغيرها من مشروعات التنمية.

[1] – محمد محمود وهران، التحكيم في منازعات الانهار الدولية، ط1، مصر، جامعة الاسكندرية، كلية الحقوق، 2023، ص78-ص79.

ان الضغط المتواصل على دول المصب فيما يتعلق بالحصص المائية، انعكس سلبا في التوصل الى حل نهائي يرضي الاطراف المتفاوضة، لان اثيوبيا تسعى الى الحصول على كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية وعدم اعتمادها على الطاقة التي تستوردها من دول الجوار، وتجعل من ذلك ذريعة امام المجتمع الدولي بأن يكون لها الحق في التحكم بمصير مياه النيل.

ان التحركات التي تقوم بها مصر سواء كانت على الصعيد الدولي او الاقليمي لم تأت بنتائج تحقق ولو نسبة معينة من طموحاتها، وهذا يحتم عليها ان تستخدم الوسائل التفاوضية وان امتدت لأكثر من عقد، فهي تأمل ان يتم حل ازمة المياه بعيدا عن الخيارات الصلبة ومنها اللجوء الى الحل العسكري، وبما ينعكس سلبا على موقفها الدولي والاقليمي من جميع قضايا المنطقة.

ومن مساعي مصر والسودان في الآونة الاخيرة حول مفاوضاتها مع اثيوبيا، اذ عكست المشاورات الاخيرة التي عقدت مع اثيوبيا بأن هناك العديد من القضايا الرئيسية التي لا يزال الجانب الإثيوبي يرفضها، وعلى رأسها اعتراض إثيوبيا على البنود التي تضفي طابعًا قانونيا ملزما على الاتفاق، أو وضع الية قانونية لتسوية الخلافات التي نشأت بين الدول الثلاث، بالإضافة إلى رفضها التام للتعامل مع النقاط الفنية التي أثارها الجانب المصري بشأن إجراءات مواجهة الجفاف والجفاف المطول وسنوات ندرة المياه.[1]

وأكدت مصر على ضرورة إدراج هذه العناصر في الاتفاق كعناصر أساسية في أي اتفاق يتعلق بقضية الوجود التي تمس حياة أكثر من مائة وخمسين مليون شخص من قوة الشعبين المصري والسوداني.

كما عملت مصر واثيوبيا في الاونة الاخيرة على تأكيد ارادتهما السياسية المتبادلة لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، انطلاقا من الرغبة المشتركة في تحقيق مصالحهما المشتركة وتغيير الواقع المجتمعي نحو الافضل، وبما يسهم في تحقيق الاستقرار والامن في المنطقة، وكذلك تعزيز قدرة الدولتين على التعامل بحزم مع التحديات التي تواجه هذه الدول. وناقش الجانبان اهم وسائل تجاوز الجمود الحالي في مفاوضات سد النهضة، وتم الاتفاق على ما يأتي:[2]

---

[1] – بلا، تقييم مسار مفاوضات سد النهضة، مصر، وزارة الموارد المائية والري، 2023، على الرابط الالكتروني:

https://www.mwri.gov.eg/

[2]– بلا، اتفاق مصري اثيوبي على انجاز اتفاق سد النهضة خلال 4 لشهر، متابعات تلفزيونية، قناة العربية، 13/ 7/ 2023، على الرابط الالكتروني:

https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2023/07/13 /

أ. الشروع بمفاوضات عاجلة من شأنها ان تعمل على انهاء الاتفاق بين الدول الثلاث لملىء السد وقواعد تشغيله والانتهاء منه في مدة اقصاها 4 اشهر.

ب. اوضحت اثيوبيا من خلال هذه المفاوضات بأنها تلتزم اثناء ملئ سد النهضة خلال العام الهيدرولوجي 1023- 2024، بعدم الحاق ضرر ذي شأن بمصر والسودان، وبما يوفر احتياجات المياه لجميع الاطراف.

وان الاتفاق الذي ستدور حوله المفاوضات يحظى بقبول مسبق بين اطراف التفاوض، كونه اتفاق تعاون وليس ملزما. وهذا الاتفاق قائم على تصور الشراكة الاقتصادية، والتي طرحتها الامارات في فترات سابقة*. وهناك احتمالية مفادها، قبول الجانب الاثيوبي بالطروحات المقترحة او التي تقدمها او الاتفاقيات، والتي تتضمن اتفاقيات تعاون اقتصادي من حيث لا تمس الثوابت الاثيوبية، وان تكون التنازلات متبادلة بعيدة عن التوترات التي تؤثر على مسار المفاوضات، والوصول الى مبدأ الكل فائز والمنفعة متبادلة.

ومن جانب اخر، فأن صانع القرار الاثيوبي ربما يمهد لمدركات جديدة لفرض سياسة الامر الواقع، وهي سياسة القبول من الجانب المصري والسوداني حتى وان كان بيعها للمياه وبصياغات مختلفة واطر متنوعة تحت مسميات تنموية وتعاونية واستثمارية مختلفة. لان اثيوبيا لن تقبل بشكل طوعي توقيع اتفاقية تتضمن تنازلها عن حقها في مياه النيل والاعتراف بحصة مصر والسودان من النهر، والزامها بالتشاور والتنسيق المسبق مع دول المصب عند اقامة السدود والمشروعات التي تؤثر على تدفق مياه نهر النيل الى اراضي دولتي المصب.[1]

يمكن القول، ان خيارات التفاوض تبقى كما هي لأسباب تتعلق بالجانب الاثيوبي وتنازلات الجانب المصري والسوداني، لان اثيوبيا لن تتنازل عن حقها في مياه النيل لأسباب كثيرة، بالإضافة الى

---

* – كشفت مصادر مصرية وسودانية في وقت سابق، بأن الامارات قدمت رؤية لحل ازمة سد النهضة عبر وساطة سابقة لها بين مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهة أخرى، تكون بعيدة عن توقيع اتفاق قانوني ملزم بشأن ملئ وتشغيل السد، تتضمن إقامة مشروعات اقتصادية بتمويل منها، تتوزع على الدول الثلاث، وتكون مرتبطة عبر إدارة مشتركة، باعتبار أن ذلك سيكون أكبر ضمانة لعدم منع أديس أبابا المياه عن دولتي المصب.

[1] – بلا، ملامح اتفاق مصري اثيوبي حول سد النهضة، تقارير عربية، القاهرة، العربي الجديد، 18/ 7/ 2023، على الرابط الالكتروني:

https://www.alaraby.co.uk/politics

الضغوطات الخارجية، وهذا يقوض الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف، مما يمنح المزيد من الوقت لاستمرار المفاوضات، وهذا لا يخدم دول المصب.

2: خيارات الاطراف الرئيسة لدول حوض النيل

أ: اللجوء الى الحل الدبلوماسي:

يرى بعض الخبراء المصريين ان مصر والسودان اخفقوا في ادارة مفاوضات سد النهضة مع اثيوبيا، وهذا يعني ان مسار المفاوضات لم يكن بمستوى خطورة القضية التي تشكل بدورها مخاطر كبيرة على الامن القومي لدول المصب، وهذا المسار اضاع وقت دول المصب منذ عام 2011 وحتى الان بالرغم من وصول السد الى مراحل تشغيلية متقدمة.[1]

وبذلك، لا زالت المحاولات المصرية والسودانية مستمرة من استخدام الاساليب التفاوضية، وذلك حفاظا على موقفها امام المجتمع الدولي، خاصة وانها تدرك مخاطر الاستفزازات الاثيوبية فيما يتعلق بسد النهضة، لذلك نجد ان المسؤولين عن ملف المياه خاصة في مصر يؤكدون بموقف بلادهم بخلاصة مفادها (تكلفة التعاون ارخص من تكلفة الحرب)، اذ أن مصر لم تدخل دائرة حروب المياه، ووصفوا ما أسموه "تعنت إثيوبيا في بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير" بأنه "ليس قوة وإنما انعدام الثقة بالنفس وانعدام الإرادة السياسية ووجود القوات (هناك) التي زادت على مصلحة بلادهم".[2]

ان اللجوء الى الحل الدبلوماسي هو الحل الامثل لتسوية قضية معقدة مثل قضية سد النهضة، والتي مضى عليها اكثر من عقد من الزمن، واستقطبت الكثير من الاطراف الخارجية، وقدمت فيها الكثير من الحلول والوساطات، لكن لا جدوى من ذلك، كما ان المماطلة من قبل الجانب الاثيوبي قد اسهم في بلورة قضايا جانبية قد تستغل في الفترات القادمة من قبل الاطراف الخارجية من اجل يقاء المنطقة بشكل عام امام النفوذ الخارجي.

ب: اللجوء الى الحل العسكري:

ان الامن المائي هو التنمية المائية، وبدون التنمية لا يوجد الامن، وان الاساس في التنمية المائية هو المياه، ومن يملك المياه فقد استحوذ على الامن. هنالك معادلة اساسية في هذا الاتجاه بأن اهمية الامن

---

[1]– ابراهيم علي غانم، امن مصر المائي: جغرافيا وهيدرولوجيا وقانونيا وسياسيا، ط بلا، الامارات، المنهل للنشر والتوزيع، 2016، ص 368

[2] – محمد الشاذلي، سد النهضة.. اسئلة جديدة، صحيفة بوابة الاهرام، مصر، القاهرة، 2021، على الرابط الاتي:

https://gate.ahram.org.eg/News/2816290.aspx

المائي تزداد في اطار نمو السكان والعجز الغذائي بما ينعكس على زيادة الطلب على المياه. اذ تتفاقم خطورة الامن المائي من منظور الواقع الإقليمي والمشاريع المائية الحاضرة والمستقبلية لدول الجوار. كما ان الامن القومي متعدد الجوانب يعالج الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي تؤكد على الاستقرار الاجتماعي، واذا ما حدث تهديد ما على الامن المائي فأن ذلك سنعكس سلبا على واقع السياسة والاقتصاد والجغرافية العسكرية والاوضاع الاجتماعي ونظامها السياسي والاستراتيجية القومية.[1]

يمكن اللجوء الى الخيار العسكري اذا ما تم قطع المياه عن دول المصب، لان ذلك يتعلق بالحياة الوجودية للمجتمعات وكذلك الامن القومي للدولة، وفي هذا الجانب يحتم على الدول المتضررة من اللجوء الى الخيار العسكري لحسم موقفها من قطع المياه من خلال هدم السدود المقامة على مجرى نهر النيل، وبما ينعكس ذلك سلبا على واقع العلاقات بين الاطراف الاقليمية في المنطقة، خاصة اذا كانت هذه السدود محمية من اطراف اقليمية ودولية مثل سد النهضة.

ويرى الكثير من المراقبين على تضاؤل فرص الحل الدبلوماسي لازمة سد النهضة، بأن الصدام بين الطرفين يصبح امرا حتميا مع الوقت، فكلما تقلصت فرص الحل الدبلوماسي فأن ذلك يقود الى الخيار العسكري بشكل تلقائي، خاصة وان قضية المياه هي قضية وجودية بالنسبة لمصر والسودان.[2]

كما اتخذت مصر والسودان العديد من الخطوات، منها المناورات العسكرية المشتركة بينهما والتي اقيمت في السودان وحملت اسم (حماة النيل) بمشاركة من القوات البرية والجوية والدفاع الجوي لكلا البلدين. كما سعت مصر الى ابرام اتفاقات عسكرية مع دول الجوار الاثيوبي، الامر الذي ترفضه الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي، والتي تؤكد على ضرورة الاحتكام الى الحل الدبلوماسي، وهذا بدوره سيعمل على فرض سياسة الامر الواقع من قبل الجانب الاثيوبي، ويمنحها وقتا كافيا لإتمام عملية ملئ سد النهضة.

[1] – رواء زكي يونس، مخاطر الامن المائي العربي وخيارات التنمية المائية للقرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2010، ص7.

[2] – بلا، سد النهضة: هل يبدو الخيار العسكري واقعيا مع تقلص فرص الحل الدبلوماسي؟، تقارير، BBC، 6/ 6/ 2021، على الرابط الالكتروني:

https://www.bbc.com/arabic/interactivity-57377191

وبالنتيجة، فأن اللجوء الى هذا الخيار يتسبب بنتائج كارثية، ويدخل المنطقة في دوامة من الصراع، وبما يحقق اهداف الدول الاقليمية او الدولية التي تسعى الى الوصول الى الخيار العسكري او الحرب بين اطراف التفاوض.

ج: التعاون والتكامل بين الدول الاقليمية

يعد من الخيارات المهمة والحيوية لأنهاء جميع القضايا والازمات بين الدول وخاصة قضية المياه والسدود والحصص المائية، في ظل التوترات التي تشهدها العلاقات بين الدول ذات العلاقات المتأزمة.

اذ يعد التعاون الطريق الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار لجميع بلدان حوض النيل، وهذا التعاون سيتيح لدول حوض النيل من حضورها بطريقة تتناسب مع تحقيق مصالحها المائية، انطلاقا من مبدأ التقديم بعض التنازلات المشتركة لجميع الاطراف.

ينطلق حل الخلاف على مياه النيل الأزرق بين إثيوبيا ومصر والسودان، انطلاقا من مدخل التعاون والتكامل بينهما، تطمح إثيوبيا إلى أن تكون رائدة في إنتاج الطاقة الكهربائية في المنطقة من خلال سد النهضة والسدود الأخرى داخل الدولة، وهذه البلدان تمتلك من الامكانات والخبرات وبعض المقومات تجعل كل منهما بحاجة الى الاخر.[1]

ووفقا لمبدأ المصالح المتبادلة، فأن الاهتمام بالتجارة مع دول حوض النيل وتشجيع الاستثمار فيها وبما يحقق التكامل بينهم، من شأنه ان ينعكس على واقع العلاقات وتوطيدها بعيدا عن التأزم وخلق الازمات.

يبقى هذا الخيار مرهون بمدى استجابة دول حوض النيل لجميع المبادرات سواء كانت اقليمية ام دولية والتي من شأنها ان تعمل على انهاء ملف قضية سد النهضة وبما يحقق الحصص المائية لأطراف التفاوض.

د: الاستغلال الامثل للمياه المفقودة

يعد ترشيد المياه واستغلالها بطريقة صحيحة من الخيارات المهمة التي يمكن اللجوء اليها في ظل التغييرات المناخية وانشاء السدود، وبما ينعكس سلبا على دول المصب، خاصة اذا كان هذا النهر هو مصدر مياهها الوحيد.

---

[1]– نور الدين بيدكان، ازمة مياه النيل بين اثيوبيا ومصر، دراسات، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2023،على الرابط الالكتروني:

https://caus.org.lb /

لذلك فأن مصر والسودان اتفقتا على انشاء مشروعات على نهر النيل للسيطرة على المياه وكذلك تدبير موارد اضافية، وكان اهمها انشاء مشروع (قناة جونقلي*) في جنوب السودان، والتي جاءت نتيجة للاتفاق الذي وقعته الدولتين في عام 1959 بشأن الانتفاع الكامل من مياه حوض النيل، وتضمن هذا الاتفاق في البند الثالث (مشاريع استغلال المياه المفقودة في حوض النيل).[1]

ويتحتم على دول المصب اتباع بدائل اخرى من شأنها ان تؤثر على كمية المياه المفقودة، هو ترشيد استهلاك المياه من خلال الغاء زراعة الارز بمساحات واسعة مما يوفر كميات من المياه، وكذلك العمل على تطوير وسائل واجهزة الري الحديثة، والعمل على تحلية مياه البحر، وغيرها من البدائل التي من شأنها ان تؤثر على تقنين المياه وبالتي تحقيق المنفعة لجميع الاطراف.

الخاتمـــة:

من المعلوم ان اللجوء الى المفاوضات في نزاعات الانهار الدولية يمثل اهمية كبيرة، لان هذه الوسيلة تساعد في حل النزاعات والصراعات بشكل سلمي، والحيلولة دون الوصول الى الصدام المباشر او الحرب وتؤدي الى نتائج كارثية لجميع اطراف النزاع.

كما يتوجب على دول حوض النيل ان تتبع سياسات معينة لتنظيم مياه النيل بطريقة ترضي الاطراف جميعا، والتي من شأنها ان تؤثر على واقع العلاقات المتأزم، وعدم فسح المجال امام الاطراف الخارجية (الاقليمية منها والدولية) بأن تتحكم في مسار علاقاتها مع بعضها البعض، وكذلك ينعكس على الحصص المائية لدول المصب وخاصة الامن المائي.

لا يقتصر الاهتمام الإقليمي بدول حوض النيل على قرب موقعها الجغرافي أو تحقيق مكاسب اقتصادية، بل يتعدى ذلك إلى تحقيق مكاسب تتعلق بتهديدها للأمن القومي لدول المصب، اذ يستند موقف الدول الاقليمية في المنطقة على التفكير الاستراتيجي الذي يقوم على تكوين قاعدة في هذه الدول الافريقية غير العربية لتنطلق منها نحو مصر والسودان.

ووفقا للمعطيات، فأن التراجع المصري في قيادة الدول الافريقية قد مكن الجانب الاثيوبي من استغلال هذا التراجع لصالحه، وقد منحها فرصة كبيرة في اعادة دورها في المنطقة انطلاقا من الدعم الذي تلقته

---

* – قناة جونقلي: هي مشروع مائي يقوم على النيل الابيض (الرافد الثاني لنهر النيل)، اذ طرح هذا المشروع منذ الاحتلال البريطاني لمصر والسودان في القرن التاسع عشر من اجل تغيير مجرى النيل الابيض ليتجاوز منطقة السدود وحل مشكلة فقدان المياه منه، وتم تنفيذ 70% منها قبل توقفها بسبب الحرب الاهلية في السودان وانتهت باستقلال جنوب السودان عام 2011.

[1] – نور الدين بيدكان، المصدر السابق.

من بعض الدول الاقليمية او الدولية، وانعكس ذلك في مفاوضاتها في ملف سد النهضة، وقد فرضت على الجانب المصري والجانب السوداني من اتباع سلوكيات دبلوماسية في تعاملاتها في قضية نهر النيل، بعيدة عن الاستخدام الفعلي للجانب العسكري في انهاء هذا الملف.

ان خيارات التفاوض تبقى كما هي لأسباب تتعلق بالجانب الاثيوبي وتنازلات الجانب المصري والسوداني، لان اثيوبيا لن تتنازل عن حقها في مياه النيل لأسباب كثيرة، بالإضافة الى الضغوطات الخارجية، وهذا يقوض الوصول الى حل يرضي جميع الاطراف، مما يمنح المزيد من الوقت لاستمرار المفاوضات، وهذا لا يخدم دول المصب.

References

The Book:

1. P. Michael Link, Franziska Piontek, Jürgen Scheffran, Janpeter Schilling. On Foes and Flows : Vulnerabilities, Adaptive Capacities and Transboundary Relations in the Nile River Basin in Times of Climate Change, L'Europe in Formation , NO: 365, 2012.
2. Sherif Mohy El Deen, Egypt's water policy after the construction of the Grand Ethiopian Renaissance Dam, Policy Dialogues, Egypt, Arab reform initiative, 2022.

Internet:

1. Thomas Schneider, Unravelling Egypt's Water Crisis, The Huffington Post, 2022, on the link:
   https://borgenproject-org.translate.goog/egypts-water-crisis
2. Khalil Al-Anani, The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Limited Options for a Resolution, Arab Center Washington DC, Sep 16, 2022, on the link:
   https://arabcenterdc-org.translate.goog/resource/the-grand-ethiopian
3. Nadia Helmy, African Union, Israel and the crisis of the Ethiopian Renaissance Dam, modern diplomacy, 8-2021, on the link:
   https://moderndiplomacy-eu.translate.goog/2021/08/20/african-union-israe
4. Security Council. Security Council Presidential Statement Encourages Egypt, Ethiopia, Sudan to Resume Talks on Grand Renaissance Dam Project, Meetings Coverage Security Council, 15 September, 2021, on the link:
   https://press.un.org/en/2021/sc14637.doc.htm